الفصل الثاني: السياسة المالية.

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الظرفية وأكثرها استخداما من قبل الدول، خاصة النامية منها لتنفيذ وإنجاز الأهداف المسطرة وذلك باستخدام ثلاث أدوات رئيسية (الانفاق العام، الضرائب، الدين العام) وهي عناصر من إيرادات ونفقات الموازنة العامة.

1. تعريف السياسة المالية (Fiscal policy):

تعرف أيضا بسياسة الميزانية وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية "Fisc" وهي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الظرفية يمكن تعريفها على أنها: مجموعة الإجراءات والقواعد التي تستخدمها السلطة المالية (وزارة المالية، البنك المركزي) باستخدام الأدوات المالية، وذلك لتحقيق أهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية.

2. أدوات السياسة المالية (Tools of fiscal Policy):

من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها السلطة المالية لتحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية، نجد سياسة الانفاق العام في جانب النفقات العامة، أما في جانب الإيرادات العامة نجد أهم أداتين هما الضرائب والدين العام (أدوات السياسة المالية موجودة ضمن الميزانية العامة كون هذه الأخيرة تعني سياسة الميزانية)؛ والتي تم إيجازها فيما يلي:

1.2. سياسة الانفاق العام (Expenditure Policy):

قبل التطرق لسياسة الانفاق العام يتوجب علينا أولا التعرف على معنى الانفاق وأنواع النفقات، للتمكن من معرفة سياسة الانفاق العام وأبعادها الاقتصادية؛ حيث يعرف الانفاق الحكومي أو العام على أنه كل ما تنفقه الدولة من أجل الحصول على السلع والخدمات (مشتريات الحكومة من السلع والخدمات)

1.1.2. أنواع النفقات:

يمكن تقسيم النفقات العامة حسب مجموعة من المعايير التي يرى الاقتصاديون أنها مناسبة حسب وجهات نظرهم المختلفة؛ ونجد:

أ. معيار المقابل منها:

- **النفقات العامة الحقيقية:**

الأموال التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات ورؤوس أموال (تؤثر بشكل مباشر على زيادة الدخل)

- **النفقات الجارية (نفقات التشغيل)**: تساعد على ضمان سير الإيرادات العامة؛ مثل: الأجور، الرواتب، ومشتريات السلع الاستهلاكية؛

- النفقات الاستثمارية (التجهيز): تتكون من الأموال التي تصرفها الدولة للحصول على السلع الرأسمالية؛ كتوفير المعدات والتجهيزات، والانفاق على مشروعات رأس المال الاجتماعي لإقامة المستشفيات والمؤسسات التعليمية وشبكات الطرق وغيرها.

- **النفقات العامة التحويلية:**

عبارة عن أموال تصرفها الدولة ولا تنتظر منها المقابل وهي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل ولا تؤدي إلى زيادته؛ كتقديم المساعدات الاقتصادية والاعانات.

ب. معيار الدورية:

- **نفقات عادية:**

تظهر بشكل متكرر في الميزانية العامة للدولة من سنة إلى أخرى لأنها تندرج ضمن تسيير المرافق الأساسية كالتعليم والصحة.

- **نفقات غير عادية:**

لا تتكرر بصفة دورية منتظمة ولكنها تظهر بصفة استثنائية؛ كنفقات الكوارث الطبيعية، الأوبئة، والحروب وغيرها.

ت. معيار الهدف (الغرض) منها:

- **النفقات الإدارية:**

كافة النفقات المخصصة لتشغيل المرافق العمومية، والتي تشمل الرواتب والأجور في الإدارات الحكومية، مستلزمات الإدارة والمبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي.

- **النفقات الاجتماعية:**

النفقات المخصصة للخدمات الاجتماعية، كالتي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، والنفقات المخصصة للخدمات الصحية، التعليمية والترفيهية؛ مثل: التأمينات الاجتماعية، ومنح البطالة.

- **النفقات الاقتصادية:**

النفقات الموجهة للخدمات التي تهدف لتحقيق أهداف اقتصادية والتي تكون بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية؛ مثل الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، والنفقات التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

في الجزائر يتم تقسيم النفقات إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز؛ كما يلي:

نوعها	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
أبوابها	تتضمن أربعة أبواب؛ وهي: – أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛ – مخصصات السلطات العمومية؛ – النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛ – التدخلات العمومية.	تتضمن ثلاثة أبواب؛ وهي: – الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛ – إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛ – النفقات الأخرى برأسمال.

2.1.2. تعريف سياسة الانفاق الحكومي (العام):

أداة من أدوات السياسة المالية التي تعتبر أداة مهمة للسياسة الاقتصادية الظرفية وهي تعبر عن مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة المالية بخصوص الانفاق الحكومي باستخدام مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية بالدرجة الأولى.

3.1.2. أدوات سياسة الانفاق العام:

تنقسم أدوات سياسة الانفاق الحكومي إلى:

أ. تخفيض أو رفع حجم الانفاق العام:

تقوم الحكومة باستخدام سياسة الانفاق العام وذلك برفعه (سياسة توسعية) أو تخفيضه (سياسة انكماشية) على حسب الوضعية التي يعرفها الاقتصاد الوطني من استقرار أو اختلال اقتصادي.

ب. تغيير هيكلة بنية الانفاق العام:

تستخدم الدولة سياسة الانفاق العام بهدف تغيير بنيته على حسب ما تهدف له الدولة.

4.1.2. دور سياسة الانفاق في علاج كل من التضخم والكساد:

أ. دور سياسة الانفاق في علاج التضخم:

عندما تسود حالة التضخم معنى ذلك الارتفاع في المستوى العام للأسعار؛ ما يعني أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، فيكون الهدف في هذه الحالة هو تخفيض مستوى الطلب الكلي، في هذه الحالة تستخدم سياسة المالية الانكماشية من خلال تخفيض حجم النفقات الحكومية.

ب. دور سياسة الانفاق في علاج الكساد:

عندما يواجه الاقتصاد فجوة انكماشية أي عندما يصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، تعالج الفجوة باستخدام أدوات الميزانية (الانفاق الحكومي) من خلال العمل على رفع حجم الطلب الكلي باتباع سياسة مالية توسعية وذلك بزيادة حجم الانفاق الحكومي من أجل تشجيع الطلب الكلي.

2.2. السياسة الضريبية (Taxing policy):

تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للحصول على الايراد العام، وعليه قبل التطرق لمفهوم السياسة الضريبية يجب التعرف أولا على مفهوم الضريبة وخصائصها بالإضافة إلى أنواعها، ثم التعرف على السياسة الضريبية للتمكن من معرفة أثرها على السياسة الاقتصادية.

1.2.2. مفهوم الضريبة:

الضريبة اقتطاع نقدي اجباري يتحمله المكلفون بصفة نهائية بدون مقابل، والضريبة أداة مالية تلجأ إليها الدولة للحصول على الموارد من الوحدات الاقتصادية المختلفة من أجل تغطية الأعباء العامة وتحقيق أهدافها على مقتضى ايديولوجياتها.

والضريبة هي مبلغ مالي تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبرا بصفة نهائية وبدون مقابل وهذا من أجل تحقيق أهداف معينة.

2.2.2. خصائص السياسة الضريبية

من التعريف الخاص بالضريبة يمكن استخلاص الخصائص التالية:

- **اقتطاع نقدي:** مبلغ نقدي لا عيني، أي هي عبارة عن مبلغ من النقود يؤديه الفرد (المكلف بالضريبة) للدولة؛

- **اقتطاع بلا مقابل:** فريضة بدون مقابل، أي ما يدفعه الفرد كضريبة يكون بدون منفعة مباشرة؛

- **اقتطاع اجباري:** يكون الزاما بموجب قانون الضرائب؛

– **اقتطاع بصورة نهائية:** المبلغ الذي تستوفيه الدولة يخرج من ملكية الفرد ويدخل في ملكية الدولة بصورة نهائية؛

– **اقتطاع من أجل تحقيق هدف:** تفرضه الدولة بغية تحقيق أهداف معينة.

3.2.2. تصنيف الضرائب السياسة الضريبية:

1.3.2.2. التصنيف الاقتصادي للضرائب:

ينقسم هذا التصنيف إلى معيارين؛ هما معيار المادة الخاضعة للضريبة، ومعيار الأعوان الاقتصاديون

أ. معيار المادة الخاضعة للضريبة:

– الضرائب على الدخل:

من أهم الأدوات التي يمكن من خلالها تقدير المقدرة التكليفية للأشخاص تستخدمها الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني، وتعتبر أكثر مرونة لتمويل الانفاق العام؛ وهي تفرض على:

- دخل الأشخاص الطبيعيين (الضريبة على الدخل الخام)
- دخل الأشخاص المعنويين (الضريبة على أرباح الشركات).

– الضرائب على رأس المال:

هو ما يملكه الشخص من أموال عقارية أو منقولة في لحظة زمنية معينة، سواء كانت منتجة؛ مثل العقارات المبنية أو غير منتجة؛ مثل المجوهرات والأراضي غير المبنية

- رأس المال غير المنقول؛ مثل الأراضي والمنازل؛
- رأس المال المنقول؛ مثل الأسهم والسندات.

– الضرائب على الانفاق:

تفرض على الدخل عند استعماله، حيث تعتبر ضرائب غير مباشرة لأنها تفرض على الدخل ولكن بطريقة غير مباشرة، أي من خلال الانفاق على الدخل أو تداوله؛ حيث أن:

- الضريبة على الاستهلاك: انفاق الفرد لدخله من أجل الحصول على السلع والخدمات؛
- الضريبة على التداول: استعمال الفرد للدخل غير المستهلك في الادخار والاستثمار.

ب. معيار الأعوان الاقتصاديون:

–الضرائب على العائلات:

الضرائب المفروضة على العائلات؛ من بينها الرسم على القيمة المضافة، الضرائب على المستهلك، الضرائب على الدخل.

– الضرائب على الشركات:

الضرائب المفروضة على الشركات؛ من بينها الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على النشاط المهني.

– الضرائب على المنتجات:

المفروضة على المنتج دون مراعاة طبيعة العون الاقتصادي صاحب المنتج.

2.3.2.2. التصنيف التقني للضرائب:

أ. معيار استقرار العبء الضريبي للمكلف:

– الضرائب المباشرة: لا يستطيع المكلف بها نقلها للغير (المكلف الحقيقي هو نفسه المكلف القانوني)، لا وسيط بين الجانبين (الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة)؛

– الضرائب غير المباشرة: يستطيع المكلف بها نقلها للغير، بالتالي المكلف الحقيقي ليس نفسه المكلف القانوني.

ب. معيار الأخذ بعين الاعتبار حالة المكلف بالضريبة:

– الضرائب الشخصية: تأخذ بعين الاعتبار المقدرة التكليفية للمكلف من حيث حالته الشخصية واعبائه العائلية (التوجه العام نحو شخصنة الضرائب في كل دول العالم بما فيها الضرائب العينية)؛ مثل الضريبة على القيمة المضافة من خلال استعمال معدلات متدرجة تبعا لمدى كمالية السلع من جهة واعفاء السلع الضرورية ذات الاستهلاك الواسع من جهة أخرى؛

– الضرائب العينية: لا تأخذ بعين الاعتبار الحالة الشخصية للمكلف بها، حيث تفرض على عنصر اقتصادي مثل الضرائب العقارية، حقوق التسجيل.

ج. معيار صيغة معدل الاقتطاع:

– **الضرائب النسبية:** تطبق نسبة ثابتة على المادة الخاضعة الضريبة بدون النظر إلى قيمتها، أي يبقى معدلها ثابت رغم تغير المادة الخاضعة للضريبة مثل الضرائب على أرباح الشركات في الجزائر يطبق عليها نسبة 25% مهما بلغت قيمة الأرباح؛

– **الضرائب التصاعدية:** تطبق نسب تصاعدية على الدخل والثروة بحسب ارتفاع قيمة الدخل والثروة، أي ترتفع قيمتها بازدياد المادة الخاضعة للضريبة مثل الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعيين.

د. معيار قيمة المادة الخاضعة للضريبة:

– **الضرائب القيمية:** الضرائب التي تفرض على حسب قيمة المادة الخاضعة للضريبة، ومنه كل الضرائب التي لها نسب سواء نسبية أو تصاعدية؛

– **الضرائب النوعية:** هي الضرائب التي يتم تقديرها على حسب وزن، كمية، حجم المادة الخاضعة للضريبة وليس قيمتها.

هـ. معيار تعدد الضرائب في النظام الضريبي:

– **الضريبة الوحيدة:** أخذت بها الأنشطة الضريبية البدائية، والتي يقصد بها اعتماد الدولة في إيراداتها على ضريبة واحدة فقط تفرض على وعاء واحد فقط مثل فرض ضريبة واحدة على الناتج الصافي للفلاحة، على اعتبار أن الأرض هي المصدر الأساسي للثروة ومنه عدم فرض الضرائب على الأنشطة الأخرى؛

– **الضرائب المتعددة:** أخذت بها الأنظمة الضريبية الحديثة، يقصد بها اعتماد الدولة في إيراداتها على ضرائب متنوعة وأوعية ضريبية متعددة، حيث يضم الوعاء الضريبي كل أوجه النشاط الاقتصادي، مثل ذلك الضرائب على دخول الأفراد، الضرائب على الإنتاج.

و. معيار طبيعة سعر الضريبة (معدل الضريبة):

– **الضريبة التوزيعية:** هي الضرائب التي يقوم النظام الضريبي بتحديد حصيلتها الاجمالية من الأفراد؛ وبالتالي فسعر الضريبة لا يعرف إلا بعد قسمة نصيب كل فرد من الحصيلة الضريبية على القيمة الكلية للمادة الخاضعة للضريبة (هذا الأسلوب يطبق فقط على الضرائب المباشرة لأن الضرائب غير المباشرة تقع على الأشخاص غير معروفين وبالتالي يصعب تحديدها)

– **الضريبة القياسية:** يتم تحديدها من طرف المشرع المالي على مستوى الفرد من خلال تحديد قيمة الضريبة الملزم دفعها، أي تحديد السعر الضريبي (المعدل الضريبي) هذا السعر إما يكون في شكل نسبة على المادة الخاضعة للضريبة أو في شكل مبلغ مالي على كل وحدة من وحدات المادة الخاضعة للضريبة مراعيا في ذلك الأهداف المتوخاة من فرضها.

4.2.2. أدوات السياسة الضريبية:

أدوات السياسة الضريبية أو كما يعبر عنها في الادبيات الاقتصادية "الانفاق الضريبي" أو "الحوافز الضريبية" هي عبارة عن تخفيضات وتسهيلات تخص المكلف بالضريبة من حيث مبلغ الضريبة وطرق دفعها، ومن أهم الأدوات التي تستغلها السياسة الضريبية لتحقيق أهدافها؛ ما يلي:

أ. الإعفاءات الضريبية (الدائمة أو المؤقتة) و/أو (كليا أو جزئيا):

يعرف الاعفاء الضريبي (**Tax Exemption**) على أنه عدم فرض الضريبة على دخل معين إما بشكل مؤقت أو دائم وذلك ضمن القانون وتلجأ الدول إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (الحاج، 2008، صفحة 11)

الإعفاءات الضريبية هي أحد أنواع الحوافز الجبائية، تمثل استثناء في نظام فرض الضريبة، يتم من خلالها إسقاط حق الدولة في تحصيل الإيرادات الجبائية بغرض مساعدة للمكلف (الوعاء) بالضريبة لتحقيق أهداف معينة (زايدي و قوفي، 2022، صفحة 168)؛ وقد يكون هذا الاعفاء دائما أو مؤقتا و/أو كليا أو جزئيا، كما هو موضح فيما يلي:

– **الاعفاء الدائم:** يقصد به الاعفاء الذي يستفيد منه بعض الأوعية الضريبية طيلة مزاولة نشاطها بصفة دائمة والهدف منه تشجيع المشاريع الاستثمارية، وذلك لما له من أهمية أو نظرا لتكلفتها الاستثمارية أو لها مردود منخفض (متولي و المغربي، 2000، صفحة 27)؛ كمثال: إعفاء القطاع الفلاحي في الجزائر تنص عليها المادة 36 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة[1]؛ تستفيد من الضريبة على الدخل الإجمالي:

- ✓ المداخيل الناتجة على زراعة الحبوب والبقول الجافة والتمور؛
- ✓ المداخيل الناتجة عن الأنشطة المتعلقة بالحليب الطازج الموجه للاستهلاك على حالته؛

[1] المادة 36 المعدلة بموجب المواد 08 من ق.م.ت/ 1992 والمادة 06 من ق.م/1999 والمادة 06 من ق.م/2011 والمادة 14 من ق.م. /2022 و المادة 04 من ق.م.ت. /2022.

- ✓ مداخيل المستثمرات التي تقل أو تساوي مساحتها:
  - ستة (06) هكتارات، بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الجنوب؛
  - ستة (06) هكتارات، بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الهضاب العليا؛
  - هكتاران (02)، بالنسبة للمستثمرات الواقعة في المناطق الأخرى.
- ✓ تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي، لمدة عشر (10) سنوات، المداخيل الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وتربية المواشي، الممارسة في:
  - الأراضي المستصلحة حديثا، وذلك ابتداء من تاريخ استغلالها؛
  - المناطق الجبلية، وذلك ابتداء من تاريخ بداية النشاط؛
  - الأراضي والمناطق المذكورة أعلاه، هي تلك المحددة عن طريق التشريع والتنظيم المعمول بهما.

– **الإعفاء المؤقت**: يعد الاعفاء الضريبي المؤقت من أكثر الأدوات الضريبية تداولا خصوصا في الدول النامية، حيث يشير إلى عدم تحصيل الضرائب أو ايقافها مؤقتا على المكلفين بدفع الضريبة خلال فترة معينة (كاظم و آخرون، 2019، صفحة 242)؛ مثال على ذلك: إعفاءات القطاع الخدماتي في الجزائر؛ حيث نصت المادة 13 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة [2] مثلا أنه؛ تستفيد من إعفاء مؤقت في مجال الضريبة على الدخل:

- ✓ الأنشطة التي يمارسها الشباب أصحاب الاستثمارات أو الأنشطة أو المشاريع، المؤهلون للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل، التي تسيرها "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" أو "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" وذلك لمدة ثلاث (03) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال؛
- ✓ عندما تمارس هذه الأنشطة في المناطق الواجب ترقيتها والتي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم، ترفع فترة الاعفاء إلى ستة (06) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال؛
- ✓ وتمدد هذه الفترة بسنتين (02) عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل، لمدة غير محددة، ويترتب على عدم احترام التعهد المرتبط بعدد مناصب العمل المنشأ سحب الاعتماد والمطالبة بالحقوق والرسوم مستحقة التسديد؛
- ✓ عندما تتواجد هذه الأنشطة في منطقة بالجنوب تستفيد من مساعدة "صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومي"، المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة وتطوير مناطق الجنوب والهضاب العليا تمتد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشرة (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال؛

---

[2] المادة 13: من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، محدثة بموجب المادة 06 من ق.م. /2022

✓ تعفى المداخيل الناجمة عن ممارسة نشاط حرفي تقليدي أو نشاط حرفي فني، لمدة عشرة (10) سنوات.

ب. التخفيضات الضريبية:

تعني تطبيق معدل ضريبي أقل من المعدل السابق أو تقليص الوعاء الضريبي (المادة الخاضعة للضريبة)، وذلك تحت طائلة فرض شروط معينة من قبل الدولة.

ج. استخدام نظام الإهتلاك (نظام الاندثار):

كما هو معروف فإن الإهتلاك يحدث جراء عدة أسباب منها مرور الزمن والاستخدام المتكرر، وبالتالي فهو الانخفاض الحاصل في قيمة الاستثمار؛ أي: (الاستثمار الكلي- الإهتلاك= الاستثمار الصافي)، ومنه فإن الاستثمار الصافي فقط هو الذي يخضع للضريبة وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الإهتلاك.

د. نقل الخسائر إلى السنوات القادمة

بغية امتصاص الاثار التي خلفتها بعض الخسائر في فترة معينة تستعمل تقنية نقل الخسائر إلى السنوات القادمة بهدف تجنب الانخفاض الكبير في الاستثمار.

5.2.2. أثر السياسة الضريبية على تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية:

على اعتبار أن السياسة الضريبية هي واحدة من أهم آليات السياسة المالية، وهذه الأخيرة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الظرفية فهي تسعى إلى تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية؛ ممثلة في (دعيمي، 2020، الصفحات 107-111):

أ. تحقيق النمو الاقتصادي:

على اعتبار أن الناتج هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي ، سنقوم بتبيين أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي من خلال:

- **الانتاج يتأثر بصورة تبعية بكل ما يؤثر على الاستهلاك والادخار:**

✓ **ففرض الضرائب يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك الخاص:** وبالتالي انخفاض الطلب على السلع والخدمات، ومنه انخفاض الإنتاج بسبب عدم إمكانية تصريف المنتوجات يؤدي إلى انخفاض الناتج وبالتالي إنخفاض

النمو الاقتصادي. **وهنا وجب التعرف على برنامج الانفاق العام للحصيلة الضريبية، حيث أن الآثار النهائية لهذه الأخيرة مرتبط ارتباط وثيق بآثار سياسة الانفاق:**

- فإذا قامت الحكومة بتوجيه هذه الزيادة في الحصيلة الضريبية في جانب الطلب على السلع والخدمات (مشتريات الحكومة من السلع والخدمات)، فهذا يؤدي إلى تعويض الطلب الخاص بالطلب العام، وبالتالي وكمحصلة لهذا الاجراء فالطلب الكلي (الخاص والعام) لا يتأثر؛
- أما إذا قامت الحكومة بحجب الحصيلة الضريبية الزائدة فإن الطلب الكلي سينخفض، وبالتالي انخفاض الإنتاج الذي يؤدي إلى انخفاض الناتج ومنه انخفاض النمو الاقتصادي.

✓ **فرض الضرائب يؤدي إلى تخفيض الادخار الخاص:** وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار الجديد من جراء انخفاض الحوافز الاستثمارية، وبالتالي فكل الضرائب لها تأثير مباشر على تقليل حجم الموارد الممكن استثمارها في القطاع الخاص، وبالتالي انخفاض الإنتاج، ومنه انخفاض النمو الاقتصادي. ويتوقف تأثير الضريبة على الادخار على عدة عوامل من بينها حجم الدخل الفردي، مستوى المعيشة، مدى رغبة الفرد في العمل والإنتاج.

- **كما تؤثر الضرائب في توجيه عناصر الإنتاج من قطاع انتاجي إلى آخر:** ذلك من خلال تشديد الضرائب على انتاج القطاع غير المرغوب فيه، وفي المقابل تخفيض الضرائب على انتاج القطاع المرغوب فيه، كما تستخدم الضرائب الجمركية في تحفيز الإنتاج الوطني وحمايته من المنافسة الأجنبية.

كخلاصة:

- السياسة الضريبية التوسعية (تخفيض الضرائب)، تؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي ارتفاع النمو الاقتصادي؛
- السياسة الضريبية الانكماشية (رفع الضرائب) تؤدي إلى انخفاض الناتج وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي.

ب. تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة):

تؤثر السياسة الضريبية على رفع مستوى التشغيل ومحاربة البطالة من عدة نواحي؛ كما يلي:

- **أثر الضريبة على حجم مستوى التشغيل:**

للضريبة تأثير على مستوى التشغيل من خلال الانفاق الكلي (الاستهلاكي والاستثماري)، حيث هناك ارتباط وثيق بين مستوى العمالة وحجم الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، حيث أن فرض أي ضريبة على الاستهلاك أو الاستثمار تؤدي إلى خفض مستوى التشغيل، وعليه من التدابير المالية التي تمكن من تخفيض حدة البطالة يجب أن تعمل السياسة الضريبية على تنشيط الطلب الفعال:

- السياسة الضريبية التوسعية: خفض الضرائب (تخفيض معدلات الضرائب أو الإعفاءات الضريبية)، عليه ارتفاع حجم الاستثمار الداخلي وجذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار ومنه الرفع في مستوى التشغيل، ومن جهة أخرى ارتفاع حجم الاستهلاك بمعنى زيادة الطلب الكلي ومنه زيادة التوظيف في المؤسسات الإنتاجية من أجل تغطية ارتفاع الطلب.
- **أثر الضريبة على كمية المعروض من ساعات العمل:**

الفرد العامل يقوم بنفسه بعملية الموازنة بين عائد العمل (الأجر) وبين التكلفة (وقت الفراغ الذي يضحي به)، وهذه التكلفة تشكل قيمة المنافع التي تعود للعامل من خلال استمتاعه بوقت الفراغ، وبناء على هذه العملية يوزع ساعات يومه بين العمل والراحة بما يحقق أقصى رفاهية ممكنة له، وهنا نميز بين الأثر الاحلالي لضريبة الدخل والأثر الدخلي لضريبة الدخل:

- ✓ **الأثر الاحلالي لضريبة الدخل:** عند فرض ضريبة نسبية مقدارها 50% على ضريبة الدخل، معنى ذلك انخفاض عائد العمل إلى النصف، مع ثبات وقت الفراغ نفسه ومنه تصبح أوقات الفراغ والراحة أكثر جاذبية، فيدفعه ذلك إلى تخفيض ساعات العمل وزيادة أوقات الفراغ أو التخلي عن العمل وتفضيل البطالة الاختيارية.
- ✓ **الأثر الدخلي لضريبة الدخل:** ان استقطاع هذه الضريبة لنصف دخل الممول قد أدت إلى انخفاض الدخل، ما يدفع العامل إلى زيادة ساعات العمل والتضحية بوقت الفراغ حتى يتمكن من تعويض مقدار الانخفاض في الدخل، والاحتفاظ بمستوى دخله كما كان عليه قبل فرض الضريبة؛

- **أثر الضريبة على إعادة توزيع مستوى التشغيل:**

تلعب الضرائب دورا مهما في توجيه الاستثمار والعملية الإنتاجية وتوزيعه على المناطق الجغرافية، فإذا ما رغبت الدولة في تشجيع خلق فرص العمل في منطقة أو إقليم ما، ستقوم بتشجيع الاستثمار والإنتاج في تلك المناطق والأقاليم وذلك من خلال إغفاء المستثمرين من الضرائب أو تقليلها مقارنة ببقية المناطق.

ج. **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم):**

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد؛ كونها أداة فعالة في تحقيق معدلات أعلى من الرقابة على مستويات الانفاق الوطني من جهة وكأداة تجميع لفوائض القيم من جهة أخرى، ففي حالة التضخم تلعب الضريبة دورا كبيرا في امتصاص السيولة النقدية المتداولة بين الأفراد برفع نسبها؛ فمثلا الضريبة على الدخل لها دور كبير في تخفيض حجم التضخم لأنها عبارة عن اقتطاعات من الدخل فرفع معدل

الضريبة يؤدي إلى انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية ومنه انخفاض الانفاق الخاص وتمتص الكتلة النقدية الزائدة التي توجه لزيادة الانفاق الاستثماري الذي يحافظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

د. **تحقيق التوازن أو الفائض في ميزان المدفوعات:**

على اعتبار أن الميزان التجاري يعكس الصورة المثلى لميزان المدفوعات، تهدف الدولة إلى زيادة الصادرات وتنويعها من جهة والتقليل من الواردات من جهة، وعليه سنتطرق إلى تأثير السياسة الضريبية على الصادرات والواردات.

✓ **أثر الانفاق الضريبي على زيادة الصادرات:**

يعتبر تدخل الدولة عن طريق ما يسمى بالإنفاق الجبائي من خلال تقديم تسهيلا للمكلفين بالضريبة بخصوص الأعباء الضريبية المرتبطة بنشاطاتهم، والذين تتوفر فيهم شروط محددة تندرج ضمن القوانين الجبائية والمالية وقوانين الاستثمار، هذه التسهيلات تهدف إلى رفع الإنتاج كما ونوعا، ومنه زيادة ترقية الصادرات وتنويعها؛

✓ **أثر الانفاق الضريبي على تخفيض الواردات:**

من أهم الآليات التي تستعملها السياسة الضريبية من أجل تخفيض حصيلة الواردات؛ نجد تقديم مجموعة من الامتيازات الضريبية لأصحاب المشاريع والقطاعات التي تساهم في الإنتاج الذي يغني عن الاستيراد ويساهم في زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني، بالإضافة لفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع والخدمات على الواردات في الصناعات التي ترغب بتشجيعها ومن ثم ارتفاع أسعارها مقارنة بالمنتجات المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها بالتالي انخفاض حصيلتها.

3.1. سياسة الدين العام (Public Debt policy):

1.3.2. مفهوم سياسة الدين العام:

يمكن تعريف الدين العام والذي يطلق عليه أيضا بالقرض العام على أنه: المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها ويدفع فوائد عنها. (عدلي، 2003، صفحة 239)

كما يمكن أن يعرف أيضا علة أنه: مجموع المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو إحدى الهيئات العامة الأخرى من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة، الوطنية أو الأجنبية أو من المؤسسات الدولية، مع الالتزام برد المبالغ

المقترضة مضافا إليها بعض المزايا، أهمها فائدة محددة، وذلك طبقا لشروط عقد القرض. (محرزي، 2016، صفحة 70)

تعد الأداة الأساسية الثانية في السياسة الايرادية (Revenues Policy) للسياسة المالية، تعتبر سياسة الدين العام وهي سياسة اقراضية (Loaning Policy) تلجأ لها الدولة نتيجة سببين؛ يكمن الأول في وصول الضرائب إلى حدها الأقصى والثاني نتيجة ردود الأفعال الاجتماعية العنيفة للضرائب؛

تشير سياسة الدين العام إلى الاستراتيجيات والأطر التي تستخدمها الحكومة لإدارة ديونها، ويشمل ذلك القرارات المتعلقة بحجم الاقتراض وأنواع أدوات الدين التي سيتم إصدارها وشروط تلك الأدوات

ويمكن تعريف سياسة الدين العام بأنها مجموع التصرفات والتدابير التي تتخذها السلطة العامة بصفة خاصة والحكومة بصفة عامة للحصول على الدين، سواء من المصادر الداخلية كالبنوك التجارية والجمهور أو من المصادر الخارجية، لغرض تحقيق أهداف السياسة الميزانية بشكل خاص وبالتالي تحقيق اهداف السياسة الكلية بشكل عام.

2.3.2. أنواع الدين العام:

يمكن تقسيم الدين العام إلى قسمين؛ هما:

أ. الدين العام المحلي (الداخلي):

هو اتفاق مسبق بين طرفين هما: الحكومة والدائن المتمثل بالمؤسسات المالية الوطنية أو أفراد يتم بموجبه دفع الدائن مبلغ من النقود إلى الحكومة عن طريق شراء حوالات الخزينة والسندات مقابل تعهد الحكومة بتسديد الدين مع فوائده خلال الفترة المحددة ضمن العقد ويطلق على هذا النوع من القروض بالقرض الوطني.

ب. الدين العام الخارجي (الأجنبي):

الدين الخارجي هو ما يترتب بذمة دولة ما تجاه أطراف أجنبية قد تكون حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أجنبية (رديس، 2017، صفحة 1064)

الجدول رقم (02): أهم الفروقات بين الدين العام المحلي والدين العام الخارجي.

	الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي
نوع العملة	يتم بواسطة العملة المحلية، ويتأثر بقيمة النقود الوطنية	يتم بواسطة العملة الصعبة، ويتأثر بسعر صرف هذه العملة

أثره على القدرة الشرائية	يقوم بتحويل القدرة الشرائية من وحدات اقتصادية إلى أخرى داخل الاقتصاد الوطني	يؤدي إلى الرفع من قيمة الموارد الاقتصادية بقيمة الدين
جهة المخولة بفرض شروط القرض	الدولة هي التي تفرض الشروط المناسبة للقرض	الدولة المقرضة هي التي تضع الشروط والتي تناسبها في الغالب

3.3.2. سياسة الدين العام وتحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية:

تسعى سياسة الدين العام لتحقيق أهداف السياسة المالية على اعتبار أنها واحدة من أدواتها، وبالتالي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الأربعة للسياسة الاقتصادية الكلية؛ والمتمثلة في:

أ. تحقيق النمو الاقتصادي:

من بين أهم العقبات التي تواجه عملية التنمية هي قلة رأس المال، كون رأس المال لا يعني القدرة على الادخار فقط في المقابل أيضا يعني القدرة على تحقيق العملية الاستثمارية، والعنصرين هما تكوين لرأس المال (الادخار جانب عرض رأس المال، الاستثمار يفسر جانب الطلب على رأس المال)، وقلته تؤدي بالدول للجوء إلى الاقتراض (الدين العام) لتغطية النفقات العامة. وهذا الأخير يمر بمرحلتين:

- مرحلة اصدار القرض وانفاقه حسب الأهداف المرجوة منه؛
- مرحلة تسديد الدين العام. وبالتالي تختلف آثار الدين العام على النمو الاقتصادي من مرحلة إلى أخرى.

- **أثار الدين العام على النمو الاقتصادي في مرحلة إصدار القرض:**

وهنا كذلك يختلف أثر الدين العام حسب مصدره:

➢ **الدين العام الداخلي:** يكون مصدر الدين الداخلي هنا إما الأفراد أو البنوك التجارية والبنك المركزي

✓ **مصدر الدين الداخلي هو الأفراد:**

– في حالة ما كان مبلغ الدين من الأموال المكتنزة غير المتداولة: فهذا يؤدي إلى تحسن القدرة الشرائية، ومنه زيادة الطلب الكلي وزيادة الإنتاج لتغطية الطلب، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي؛ بشرط وجود طاقة إنتاجية معطلة ومرونة الجهاز الإنتاجي (أي وجود آثار توسعية)، وتكون أكثر توسعية في الحالات التالية:

	الحالة	الأثر

	انفاق القرض في مجالات استثمارية	زيادة الإنتاج ومنه ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني زيادة النمو الاقتصادي
	انفاق القرض في الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، اعانات اقتصادية للاستثمار وغيرها)	ارتفاع مستوى التشغيل ما يعني تحسن القدرة الشرائية، أي ارتفاع الطلب الكلي ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج لتغطية الطلب المتزايد، وبالتالي ارتفاع أو زيادة النمو الاقتصادي

- **في حالة مبلغ القرض من الأموال المخصصة للاستثمار**: معناه القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في الحصول على الأموال ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة وانخفاض الإنتاج الوطني (في هذه الحالة يكون للقرض آثار انكماشية) يؤدي لتراجع النمو الاقتصادي.

- في حالة تم استخدام القرض لتمويل الانفاق الاستهلاكي في اقتصاد لم يصل لمستوى العمالة الكاملة وعدم مرونة جهازه الإنتاجي: ارتفاع الطلب الكلي الذي لن يقابله ارتفاع في العرض للسلع والخدمات؛ ما يعني أن للقرض آثار انكماشية أي تراجع النمو الاقتصادي؛

- **في حالة استخدام القرض لتمويل الانفاق الاستثماري العام**: مشروعات التنمية الاقتصادية في اقتصاد لم يصل مستوى العمالة الكاملة، بالإضافة لمرونة الجهاز الإنتاجي؛ يؤدي لتكوين رؤوس أموال ما يعني ارتفاع أو تحسن الطاقة الإنتاجية، أي زيادة النمو الاقتصادي؛

- في حالة وجود ضغوط انكماشية، تلجأ الحكومة لإطفاء الديون قبل موعد استحقاقها: يعني ارتفاع كمية النقود المتداولة، أي زيادة الطلب الكلي، ما يؤدي لارتفاع الإنتاج.

✓ **مصدر الدين الداخلي هو البنوك التجارية والبنك المركزي:**

- في حالة ما إذا كان القرض من أموال الاحتياطات التي لا تؤثر على المقدرة الاقراضية للبنوك: تحسن من القدرة الشرائية ما يؤدي إلى زيادة الطلب وزيادة الإنتاج لتغطية الطلب المتزايد، ما يعني زيادة النمو الاقتصادي، لكن هذا بشرط وجود طاقة إنتاجية معطلة (ما يعني وجود آثار توسعية)؛

- في حالة ما إذا كان مبلغ القرض يؤثر على المقدرة الاقراضية للبنوك: سيؤدي ذلك لتراجع الإنتاج بسبب ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض رؤوس الأموال ما يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي (ما يدل على وجود آثار انكماشية)

➢ **الدين العام الخارجي:**

تختلف أثار الدين الخارجي حسب طريقة استعماله؛ إما داخليا أو خارجيا:

- ✓ **الدين الخارجي في حالة استعماله داخليا:** يؤدي إلى تحسين القدرة الشرائية، ومنه ارتفاع الطلب الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، والدين الخارجي في هذه الحالة يكون بشكلين؛ إما:
  - **مبالغ نقدية بالعملة الصعبة:** يستخدم في استيراد سلع وخدمات؛
  - **سلع وخدمات:** يكون من خلال نوعية السلع والخدمات، فإذا كانت السلع إنتاجية (رأسمالية) لتمويل مشروعات التنمية، فهذا يؤدي إلى تكوين رأس مال ما ينتج عنه تحسن في الطاقة الإنتاجية وارتفاع الإنتاج ومنه زيادة الدخل ومنه الرفع من النمو الاقتصادي (أثار توسعية)
- ✓ **الدين الخارجي في حالة استعماله خارجيا:** مثال ذلك تسديد قروض خارجية وكأنه تمت عملية استبدال للقرض فقط، وبالتالي لا يؤثر على زيادة أو تراجع النمو الاقتصادي.

- **أثار الدين العام على النمو الاقتصادي في مرحلة تسديده:**

يختلف أصر الدين العام على النمو الاقتصادي حسب مصدر الحصول عليه (داخلي أو خارجي)؛ كما هو موضح فيما يلي:

➢ **الدين العام داخلي:**

حسب مصدر الأموال المستخدمة في عملية تسديد القرض؛ إذا كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة فإن الأثار تكون كما يلي:

✓ **ضرائب مباشرة:**

إذا كانت السندات مملوكة من طرف الطبقة المتوسطة، هذا سيؤدي إلى ارتفاع دخلهم ومنه ارتفاع الطلب الكلي ما ينتج عنه زيادة الإنتاج وتزايد النمو الاقتصادي (ما يعني وجود آثار توسعية)، وغالبا ما تلجأ الدولة لتسديد ديونها في أوقات الكساد لضخ كتلة نقدية بهدف زيادة الإنتاج الذي يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي.

✓ **ضرائب غير مباشرة:**

ارتفاع الضرائب غير مباشرة يؤدي الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما ينتج عنه تراجع في الاستهلاك، بمعنى تراجع الطلب الكلي، ما يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي (وجود آثار انكماشية)

➢ **الدين العام خارجي:**

يتم التسديد من خلال اقتطاع ضرائب من الثروة ما يؤدي إلى انخفاض الدخل وانخفاض النمو الاقتصادي (اثار انكماشية)

ب. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم):

تلجأ الدولة للاستدانة إما الداخلية او الخارجية من أجل مواجهة العجز في الميزانية العامة للدولة، وهنا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل من بينها حجم الدين العام ومعدلات نموه وكيفية الحصول عليه وطرق تسديده وكذلك المجالات التي تمول من خلاله، وهذا بالشكل الذي لا يؤثر فيه سلبا على التضخم. ويختلف أثر الدين العام على الأسعار حسب مصدره (داخلي أو خارجي).

- **مصدر الدين العام داخلي:**
  - ✓ تساهم سياسة الدين العام الداخلي إذا كان مصدرها الأفراد في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وبالتالي الحد من التضخم، عن طريق تجميد القدرة الشرائية الزائدة في الأسواق، وهذا دون انفاق الدين العام؛
  - ✓ في حالة استخدام الدين العام الداخلي لتمويل الانفاق الاستهلاكي في اقتصاد لم يصل إلى مستوى العمالة الكاملة وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي كما هو الحال بالنسبة للدول النامية، يؤدي ذلك إلى رفع الطلف الفعال والذي لن يقابله زيادة مماثلة في عرض السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم؛
  - ✓ أما في حالة استخدام القرض لتمويل الانفاق الاستثماري (الاستثمار العام) أي مشروعات التنمية الاقتصادية في اقتصاد لم يصل إلى مستوى العمالة الكاملة ومرونة جهازه الإنتاجي فهذا يؤدي إلى تكوين رؤوس أموال وبالتالي ارتفاع الطاقة الإنتاجية ومنه زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة عرض السلع، وهذا يتوقف على حجم زيادة الطلب أو ثباته المتولد عن زيادة العمالة في الاستثمارات الجديدة وحجم الادخار، ففي حالة ثبات الطلب يؤدي ذلك إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض معدلات التضخم.
- **مصدر الدين العام خارجي:**

هنا يجب مراعاة توقيت استخدام هذا الدين من أجل عملية التمويل وكذلك المجالات التي تمول به من أجل المحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار على الأقل:

- ✓ يؤدي الدين الخارجي في حالة استعماله داخليا إلى تحسين القدرة الشرائية، من خلال رفع الطلب وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا في حالة ما إذا تم توجيهه للإنفاق الاستهلاكي؛

✓ الدين الخارجي يكون بصفتين (مبلغ نقدي بالعملة الصعبة أو سلع وخدمات)، تأثيره على التضخم يكون في هذه الحالة حسب نوعية السلع والخدمات؛ فإذا كانت سلعا استهلاكية فهذا يؤدي إلى تخفيض الأسعار، وإذا كانت هذه السلع إنتاجية (رأسمالية) لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، فهذا يؤدي إلى تكوين رؤوس أموال وبالتالي ارتفاع الطاقات الإنتاجية ومنه زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل، وهذا يتوقف على حجم زيادة الطلب أو ثباته المتولد عن زيادة مستوى التشغيل في الاستثمارات الجديدة وكذا حجم الادخار، ففي حالة ثبات الطلب يؤدي ذلك إلى انخفاض المستوى العام للأسعار.

ج. تحقيق التشغيل الكامل (محاربة البطالة):

يختلف أثر الدين العام باختلاف مصدر الحصول عليه إما داخلي أو خارجي في تحقيق التشغيل الكامل أو الحد البطالة؛ كما هو وارد فيما يلي:

➢ **الدين العام الداخلي:**

يختلف أثر الدين العام الداخلي بحسب اختلاف المصدر المتحصل عليه منه؛ إما أفراد أو مؤسسات مالية (بنوك تجارية والبنك المركزي):

✓ **مصدر الدين الداخلي هو الأفراد:**

تختلف الأثار باختلاف وضعية هذه الأموال وطريقة انفاقها؛ فإذا كانت:

- **الأموال المكتنزة وغير مطروحة للتداول:** تحسن القدرة الشرائية ومنه ارتفاع الطلب وبالتالي ارتفاع الإنتاج لتغطية الحاجات المتزايدة للطلب، بمعنى ارتفاع معدلات التوظيف وتراجع معدلات البطالة وذلك بشرط مرونة الجهاز الإنتاجي، ووجود طاقة إنتاجية معطلة؛
- **انفاق القرض في مجالات استثمارية جديدة:** وجود استثمارات جديدة سيؤدي إلى توظيف كم معتبر من العمال في تلك الاستثمارات أي ارتفاع معدلات التشغيل وانخفاض معدلات البطالة؛
- **مبلغ القرض من الأموال المخصصة للاستثمار:** يتوقف حسب استعمال الحكومة للقرض.

✓ **مصدر الدين الداخلي هو المؤسسات المالية (البنوك التجارية والبنك المركزي):**

ففي حالة ما إذا كانت أموال القرض من الاحتياطات بشرط أن لا تؤثر هذه الأموال على المقدرة الاقراضية للبنوك، سيؤدي هذا إلى تحسن القدرة الشرائية ومنه زيادة الطلب الذي سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التشغيل لمجابهة الطلب من خلال الإنتاج وذلك يتحقق بوجود طاقة إنتاجية معطلة.

➢ **الدين العام الخارجي:**

يؤدي الاقتراض من الخارج وفي حالة استعماله داخليا إلى الرفع من مستوى التشغيل، وبالتالي ستكون له آثار توسعية من خلال رفع الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج، والدين الخارجي يكون بصفتين؛ إما مباغ نقدية بالعملة الصعبة تستخدم في استيراد سلع وخدمات، أو يكون على شكل سلع وخدمات، وهنا أثره من أجل رفع مستوى التشغيل يكون من خلال نوعية السلع والخدمات، فإذا كانت هذه السلع إنتاجية (رأسمالية) لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، فهذا يؤدي لرفع مستوى التشغيل، أما إذا استخدم في استيراد سلع استهلاكية فيصعب تقدير أثره على مستوى التشغيل من حيث نوعية السلع المستوردة، وكذلك رد فعل المستثمرين والتوقيت، أما إذا استعمل خارجيا ومثال ذلك تسديد قروض خارجية فهذا لا يؤثر على مستوى التشغيل.

د. تحقيق الاستقرار في التجارة الخارجية (التوازن أو الفائض في ميزان المدفوعات):

➢ **زيادة الصادرات:**

استخدام القرض في استيراد سلع رأسمالية إنتاجية يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج وارتفاع الدخل الوطني (إذا تم توجيه القرض لتمويل المشاريع لإنتاج السلع التصديرية).

➢ **تخفيض الواردات:**

تستخدم حصيلة الدين العام في الحد من الواردات في حالة توجيه الدين العام لتمويل المشاريع الإنتاجية لإنتاج السلع التي تلغي استيراد الإنتاج الأجنبي ومنه انخفاض الواردات؛ وتختلف الآثار باختلاف مصدر الحصول على الأموال:

✓ **مصدر الدين العام داخلي من الأفراد:**

إذا كان مبلغ القرض من الأموال المخصصة للاستثمار في هذه الحالة فإن القطاع العام سيزاحم القطاع الخاص في الحصول على الأموال، حيث سترتفع معدلات الفائدة ما يؤدي لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية للداخل بهدف توظيف الأموال في البنوك الوطنية، وبالتالي تراجع العجز في ميزان المدفوعات.

✓ **مصدر الدين العام خارجي:**

الدين العام إذا كان بالعملة الصعبة أو عبارة عن سلع وخدمات سيؤدي هذا إلى التوازن أو الفائض في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع سعر الصرف الخاص بالعملة المحلية بشرط أن تكون السلع رأسمالية لإنتاج وتمويل مشروعات التنمية من حيث تكوين رؤوس الأموال التي تؤدي لرفع الطاقات الإنتاجية وبالتالي تغطية العجز والتوجه نحو التصدير ما يؤدي لتراجع العجز في ميزان المدفوعات. أما في مرحلة تسديد القرض سيؤدي ذلك لخروج عملة أجنبية من الدولة وبالتالي تراجع سعر الصرف الذي ينتج عنه عجز في ميزان المدفوعات.

3. اتجاهات السياسة المالية (آلية العمل):

يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين هما (الصايغ، 2022، صفحة 52):

1.3. الاتجاه التوسعي:

يظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الكساد، يؤدي إلى انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج المحلي، بسبب قصور الطلب الكلي؛ هذا يتطلب سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة، ما يعني ارتفاع بمستوى التوظيف، ويترتب عنه زيادة مستوى الإنتاج والدخل؛ وذلك يتم بزيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو المزج بين الأداتين معا.

2.3. الاتجاه الانكماشي:

يظهر هذا الاتجاه عندما عاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار (ارتفاع التضخم)، يترتب عنه آثار سلبية متمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات مع انخفاض معدلاتها، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة بسبب زيادة الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر تدخل الدولة باتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي، ومن ثم تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وذلك عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو المزج بين الأداتين معا.